يصير ظل الشيء مثل ربعه وقت اختيار الى ان يصير مثل
نصفه ووقت جواز الى اخره ووقت عذر وقت العصر قوله
لمن يجمع ووقت ضرورة وسيأتي ووقت حرمة وهو اخر وقت
وقتها بحيث لا يسعها ولا عذر وان وقعت اذا وجد بان
في سائر اوقات الصلاة والعصر اي صلاتها وسميت بذلك
بذلك لمحاصرتها وقت الغروب واول وقتها الزيادة
على ظل المثل وعبارة التنبيه اذا صار ظل كل شيء مثله
وزاد في زيادة واشار الى ذلك الامام الشافعي رضي
الله عنه بقوله فان جاوز ظل الشيء مثله بأقل زيادة فقد
دخل وقت العصر وليس ذلك مخالفا للصحيح وهو انه
لا يشترط حدوث زيادة فاصلة كما في المنهاج كما صله بل الصحيح
هو محمول على ان وقت العصر لا يكاد يعرف الا بها وهي
فرع لو عادة الشمس
ولم يصل العصر حتى
اذا واذا اخطأ الصبا
ثم تذكر عاد وقضى
في وقت الاختيار الى ظل المثلين بعد ظل الاستوي ان
كان لحديث جبريل الماروسمي مختار المافيه من الرجحان
على ما بعده وفي الاقليد سمي بذلك لاختيار جبريل اياه
وقول جبريل في الحديث الوقت ما بين هذين محمول على
وقت الاختيار واخره في وقت الجواز الى غروب الشمس
لحديث من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس
فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان
تغرب الشمس فقد ادرك العصر متفق عليه وروى
ابن ابي شيبة باسناد في مسلم وقت العصر ما لم تغرب
الشمس تنبيه للعصر تسعة اوقات وقت فضيلة
اول الوقت ووقت اختيار في وقت عذر وقت الظهر
لمن يجمع ووقت ضرورة ووقت جواز بلا كراهة ووقت
كراهة

كراهة ووقت حرمة وهو اخر وقتها بحيث لا يسعها
وان قلنا انها ادا وزاد بعضهم ثمانا وهو وقت القضا
فيما اذا احرم بالصلاة في الوقت ثم افسدها عمدا فانها
تصير قضا كما نص عليه القاضي حسين في تعليقه والتولي
في التتمة والروياني في البحر ولكن هذا ضعيف
اي صلاتها ووقتها واحد اي لا اختيارية كما في الحديث
المار وهو اي اوله يدخل بعد غروب الشمس لحديث
جبريل سميت بذلك لغلبها عقب الغروب واصل الغروب
البعد يقال غرب بفتح الراء اي بعد والمراد تكامل الغروب
ويعرف في البر ان بزوال الشعاع من رؤس الجبال واقيل
الظلام من المشرق وعتمد على القول الجديد بمقدار ما يؤدي
اي وقتها وتسن صلاة يستتر الفوية ويفعل الصلاة وبمقدار
خمس ركعات كما في المنهاج لان جبريل عليه السلام صلاها في
اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها كذا استدل به اكثر
الاصحاب وردبان جبريل عليه السلام انما بين الوقت المختار
وهو المسمى بوقت الفضيلة واما الوقت الجايز وهو محل
النزاع فليس فيه تعرض له وانما استثنى قدر هذه الامور
للضرورة والمراد بالخمس المغرب وسننها البعدية وذكر الامام
سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها بنا على انه يسن ركعتان قبلها
وهو مارجحه النووي والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل
كذا اطلقه الرافعي وقال القفال يعتبر في حق كل انسان الوسط
من فعل نفسه لانهم مختلفون في ذلك ويمكن حمل كلام الرافعي
على ذلك ويعتبر ايضا قدر اكل القوم يكسر بها حدة الجوع كما في
الشرحين والروضة ولكن صوب في التنقيح وغيره اعتبار
الشبع كما في الصحيحين اذا قدم العشا فابدا به وانه قبل صلاة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)